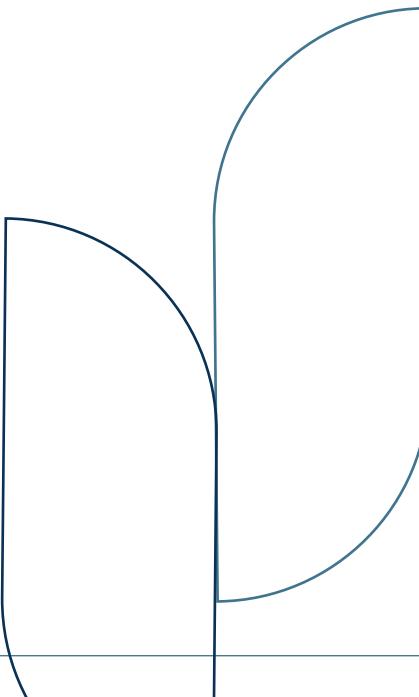




المادة التدريبية للأئحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية في الأعمال والمشتريات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قائمة المحتوى



نظرة عامة

1

تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

2

القائمة الإلزامية

3

التفضيل السعري للمنتج الوطني

4

مفهوم المحتوى المحلي

5

آليات تفضيل المحتوى المحلي

6

- آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي
- آلية الحد الأدنى المطلوب في المحتوى المحلي

نظرة عامة

1



نبذة عن اللائحة

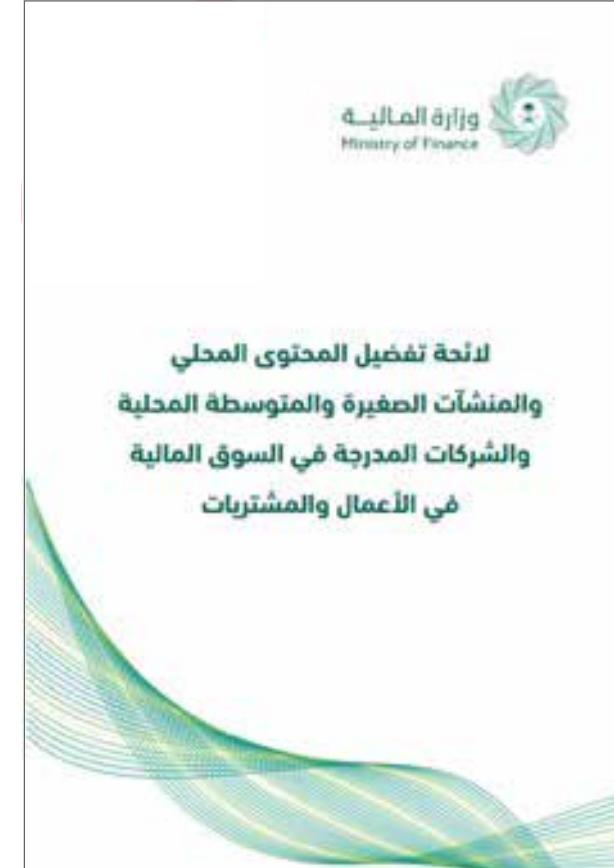
لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات المدرجة في السوق المالية في الأعمال والمشتريات



نبذة عن اللائحة

لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات المدرجة في السوق المالية في الأعمال والمشتريات

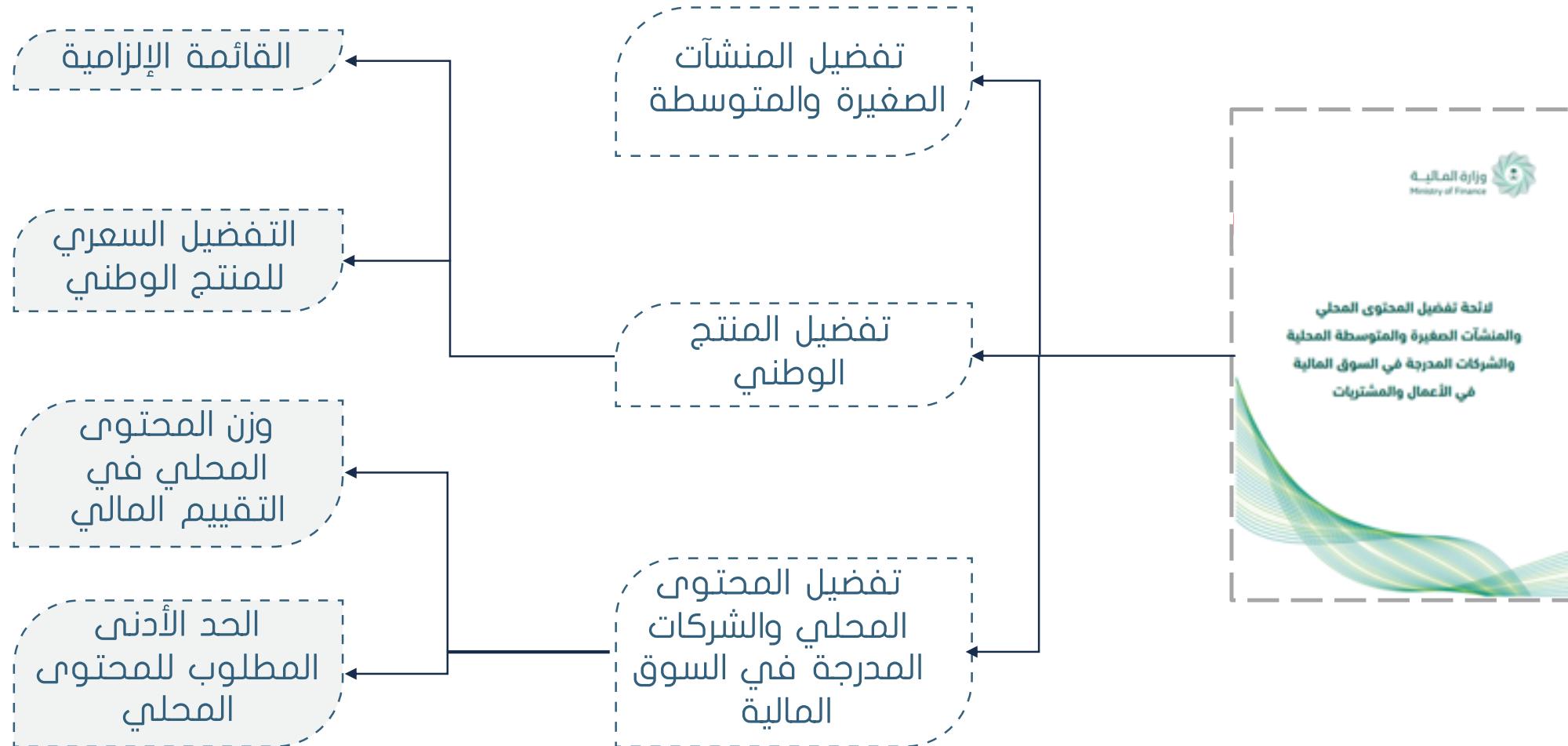
- صدرت لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية في الأعمال والمشتريات بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ 26 نوفمبر 2019.
- تهدف لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية إلى وضع قواعد وإجراءات وتحديد آليات تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات المدرجة في السوق المالية على أن تطبق هذه اللائحة على كل الجهات، ويستثنى من ذلك المشتريات العسكرية^١.



١. المشتريات العسكرية: المنظومات والأسلحة والذخائر وأنظمة الاتصالات والمعدات وقطع الغيار والتجهيزات والملابس العسكرية وعقود الصيانة والإصلاح والعمارة والتشغيل الخاصة بالتسليح.

نبذة عن اللائحة

لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات المدرجة في السوق المالية في الأعمال والمشتريات



ملخص لأئحة التفضيل

آليات تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات المدرجة في السوق المالية في الأعمال والمشتريات

الآلية التفضيل	الشرح	التطبيق
فضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ^١	<ul style="list-style-type: none"> تمنح المنشآت الصغيرة والمتوسطة أفضلية في السعر بنسبة 10% 	<ul style="list-style-type: none"> تطبق في كل أنواع العقود – ما عدا عقود التوريد - التي لا تندرج ضمن نطاق العقود العالية القيمة^٢
فضيل الشركات المدرجة	<ul style="list-style-type: none"> في مرحلة التقييم المالي، تمنح الشركات المدرجة في السوق المالية 5 نقاط إضافية تفضيلاً على الشركات غير المدرجة 	<ul style="list-style-type: none"> تطبق في العقود العالية القيمة ضمن آلة وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي وآلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي
القائمة الإلزامية	<ul style="list-style-type: none"> تهدف هذه الآلية إلى دعم الصناعات الوطنية القائمة والتي لديها القدرة على الوفاء باحتياج السوق المحلية بشكل كامل حيث يلزم المتعاقد مع الجهة الحكومية^٣ شراء المنتجات المضمنة في القائمة من مصنعين وطنيين فقط 	<ul style="list-style-type: none"> تطبق في كل العقود سواء عقود الأعمال أو المشتريات التي يشمل نطاق عملها على منتجات مدرجة في القائمة.
الفضيل السعري للمنتج الوطني	<ul style="list-style-type: none"> تهدف هذه الآلية إلى إعطاء أفضلية سعرية للمنتجات الوطنية بنسبة 10% على نظيرتها من المنتجات الأجنبية وتنص على ذلك في التقييم المقدم ضمن العرض 	<ul style="list-style-type: none"> تطبق هذه الآلية على عقود التوريد من قبل الجهة الحكومية، وتطبق من قبل المتعاقد في أنواع العقود الأخرى.
وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي	<ul style="list-style-type: none"> تهدف هذه الآلية إلى تحصيص وزن للمحتوى المحلي للشركات المدرجة في السوق المالية أثناء مرحلة التقييم المالي للعروض. تحث هذه الآلية المتنافسين على النظر إلى المحتوى المحلي وكون الشركة مدرجة في السوق المالية على أنها عوامل مهمة في ترسية المنافسة 	<ul style="list-style-type: none"> تطبق في العقود العالية القيمة فيما عدا عقود التوريد
الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي	<ul style="list-style-type: none"> تهدف هذه الآلية إلى تحديد حد أدنى مطلوب للمحتوى المحلي على مستوى المشروع. توجب هذه الآلية على المتنافسين الالتزام بالحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي، وبناء عليه يتم تضمين ذلك في التقييم المالي وفقاً لمعادلة حسابية تحدد الفائز بالمنافسة 	<ul style="list-style-type: none"> تطبق في العقود العالية القيمة فيما عدا عقود التوريد للمشاريع التي يتم تحديدها بالاتفاق بين الهيئة والمركز.

١. المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية: المنشآت متناهية الصغر والصغر والمتوسطة المحلية والتي لا تقل نسبة ملكية المواطنين فيها عن 50% من رأس المال المنشآة. ٢. عقد عالي القيمة: العقد الذي تساوي قيمته التقديرية أو تتجاوز مبلغ 50 مليون ريال.

٣. الجهة الحكومية: الوزارات والأجهزة الحكومية والهيئات والمصالح والمؤسسات العامة والأجهزة ذات الشخصية المعنوية العامة المستقلة.

تفضيل المنشآت
الصغيرة والمتوسطة

2



تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية

المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المحلية والتي لا تقل نسبة ملكية المواطنين فيها عن 50% من رأس المال المنشآة



تطبق على كل العقود - ما عدا عقود التوريد- التي لا تندرج ضمن نطاق العقود
العالية القيمة



تُمنح المنشآت الصغيرة والمتوسطة أفضليّة في السعر بنسبة 10% ، من خلال إضافة 10% إلى السعر الإجمالي للمنشآت الأخرى، ومن ثم مقارنته بالسعر الإجمالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

مثال تطبيقي - تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

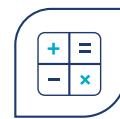
مثال على منح أفضلية سعرية لمنشأة صغيرة أو متوسطة في عقد خدمات

طرحت وزارة التعليم منافسة تصميم جامعة بالرياض، وتقدمت للمنافسة منشأة صغيرة أو متوسطة ومنشأة أخرى
سيتم منح أفضلية سعرية لمنشأة الصغيرة أو المتوسطة

يتم حساب الأفضلية كالتالي:



**إضافة 10% على سعر المنشأة الأخرى
ومقارنته بسعر المنشأة الصغيرة أو
المتوسطة**



طريقة الحساب

منشأة أخرى	منشأة صغيرة أو متوسطة	نوع المنشأة
100	108	السعر (ألف)
110	108	السعر بعد التعديل (إضافة 10%)

تم ترسية العقد على المنشأة الصغيرة أو المتوسطة



القائمة الإلزامية

3



القائمة الإلزامية

نبذة عامة عن القائمة



قائمة **للمنتجات الوطنية المصنعة** محلياً تهدف إلى دعم الصناعات الوطنية التي لديها القدرة على الوفاء باحتياج السوق المحلية بشكل كامل، يتوجب على المتعاقد أن يلتزم مع الجهة الحكومية¹ بشراء المنتجات المضمنة في القائمة من مصنعين سعوديين فقط.

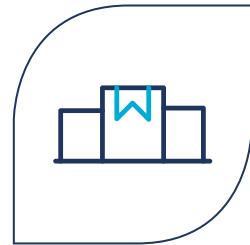
خصائص القائمة



- تضع الهيئة² الضوابط اللازمة لإدراج المنتجات ضمن القائمة الإلزامية والاستثناء منها بالتنسيق مع وزارة الصناعة والثروة المعدنية والمركز³ ومجلس الغرف السعودية والهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة
- تتولى الهيئة إصدار القائمة الإلزامية وتحديثها بشكل دوري.
- تضمن الجهة الحكومية القائمة الإلزامية في وثائق المنافسة لكل العقود التي يشتمل نطاق عملها على منتجات مدرجة في القائمة
- يجب على المتعاقد مع الجهة الحكومية شراء المنتجات المضمنة في القائمة من مصانع وطنية أو موردين لهذه المصانع على الجهة الحكومية مراقبة أداء المتعاقد في تنفيذ التزامه بشأن القائمة الإلزامية أثناء تنفيذ العقد، وعدم استلام أي منتجات موزّدة تخالف القائمة الإلزامية، ولا تدخل في ذلك المنتجات التي حصل المتعاقد على استثناء لها.
- على المتعاقد الالتزام بالتعليمات الخاصة بتسلیم المنتجات المدرجة في القائمة الإلزامية، التي تصدرها الهيئة.
- يجوز للمتعاقد مع الجهة الحكومية تقديم طلب استثناء من القائمة الإلزامية بناءً على ضوابط تضعها الهيئة بالتنسيق مع الجهات المعنية

¹الجهة الحكومية: الوزارات والأجهزة الحكومية والهيئات والمصالح والمؤسسات العامة والأجهزة ذات الشخصية المعنوية العامة المستقلة. ²هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية. ³مركز تحقيق كفاءة الإنفاق

متطلبات تقديم العروض - القائمة الإلزامية -



منافسات آخرى

- لا يتوجب على المتنافس تقديم أصل المنتج ما إذا كان وطنياً أو أجنبياً.
- يتوجب على المتعاقد الالتزام بالقائمة عند تنفيذ العقد، وتراعي الجهة الحكومية هذه القائمة عند إشرافها على التنفيذ.



منافسات التوريد

- يلتزم المتنافس بتقديم أصل المنتج ما إذا كان وطنياً أو أجنبياً.
- يستبعد العرض الذي لم يلتزم فيه المتنافس بالقائمة الإلزامية، وفي حال كانت المنافسة قابلة للتجزئة، فتستبعد البنود التي لم يلتزم فيها المتنافس بالقائمة الإلزامية وذلك في عقود التوريد.

أمثلة تطبيقية - القائمة الإلزامية-

تعاقدت وزارة التعليم مع أحد المقاولين في قطاع التشييد والبناء لإنشاء جامعة في مدينة الرياض، وقامت الوزارة بإرفاق القائمة الإلزامية ضمن كراسة الشروط والمواصفات

تضمنت جدول الكميات في كراسة الشروط والمواصفات البنود التالية:

المادة مضمونة في القائمة أم لا	المواد المرجحة ضمن نطاق المشروع
✓	حديد تسليح 
✓	إسمنت 
✓	سيراميك 
✓	أبواب زجاجية 
✓	كابلات عالية الجهد 
✗	أبواب خشبية 
✗	مواد صحية 
✗	دهانات 

أصدرت هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية النسخة الأولى من القائمة الإلزامية

تضمنت القائمة الإلزامية المنتجات التالية:

القائمة الإلزامية	
المنتج	م
حديد تسليح 	1
إسمنت 	2
سيراميك 	3
أبواب زجاجية 	4
كابلات عالية الجهد 	5
كابلات منخفضة الجهد 	6

آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني

4



آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني

نبذة عامة عن الآلية



تهدف هذه الآلية إلى إعطاء أفضلية سعرية للمنتجات الوطنية، بحيث تطبق مباشرةً من قبل الجهة الحكومية¹ في عقود التوريد، كما يلتزم المتعاقد بتطبيقها في عقوده مع مقاوليه من الباطن في العقود الأخرى، عند نهاية العقد يرفع المتعاقد تقريراً يثبت التزامه بحصة المنتجات الوطنية خلال فترة العقد، كما يتم إيقاع غرامات على المتعاقد في حال التقصير في حصة المنتجات الوطنية.

خصائص الآلية



- المنتج الوطني: كل منتج تم إنتاجه في المملكة العربية السعودية بما في ذلك كل المنتجات الاستخراجية والزراعية والحيوانية والصناعية سواءً كانت في صورتها الأولية أو في أي مرحلة من مراحل التجهيز أو التصنيع اللاحقة. (التعريف حسب ما ورد في الاتفاقية الخليجية)
- يُمنح المنتج الوطني تفضيلاً سعرياً وذلك باعتبار سعر المنتجات الأجنبية أعلى بنسبة 10% مما هو مذكور في وثائق العرض، وتجوز زيادة نسبة الأفضلية باتفاق الهيئة² ومركز تحقيق كفاءة الإنفاق في عقود التوريد التي تبرم من قبل الجهة الحكومية.
- تطبق هذه الآلية على المنتجات غير المدرجة في القائمة الإلزامية
- تطبق هذه الآلية إما بشكل مباشر أو غير مباشر:
 - التطبيق المباشر: من خلال قيام الجهة الحكومية في عقود التوريد بتفضيل المنتجات الوطنية، وذلك أثناء مرحلة تقييم العروض وفقاً لمعادلة التفضيل السعري
 - التطبيق غير المباشر: من خلال قيام المتعاقد مع الجهة الحكومية في كل العقود غير التوريد، بإعطاء الأفضلية للمنتجات الوطنية عند شراء ما يحتاج إليه من مواد أو أدوات، كما يلتزم المتعاقد بتطبيق آلية التفضيل السعري في عقوده مع مقاوليه من الباطن

متطلبات تقديم العروض - آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني -

يجب على المتنافس أن يلتزم في منافسات عقود التوريد بأن يضمن في عرضه حصة المنتجات الوطنية، كما يلتزم بأن يوضح في جدول الكميات ما إذا كانت المنتجات الموردة محلية أو أجنبية. وفي حال لم يلتزم المتنافس بتضمين المتطلبات في عرضه، فستُعد المنتجات أجنبية ولا تخضع للتفضيل السعري.

• **في المنافسات القابلة للتجزئة:** يتم اعتبار حصة المنتجات الوطنية معادلة للمنتج الوطني 100%، و 0%

للمنتج الأجنبي

• **في المنافسات غير المجزأة:** يتم احتساب حصة المنتجات الوطنية وفقاً للمعادلة التالية:



حصة المنتجات الوطنية = قيمة المنتجات الوطنية باستثناء قيمة المنتجات الواردة ضمن القائمة الإلزامية

إجمالي قيمة العرض باستثناء قيمة المنتجات الواردة ضمن القائمة الإلزامية



حصة المنتجات الوطنية

نسبة قيمة المنتجات الوطنية التي يلتزم المتنافس بتوريدها مقارنة بإجمالي قيمة العرض، ولا تدخل في ذلك المنتجات الواردة في القائمة الإلزامية.

أمثلة تطبيقية - آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني -

مثال على حساب حصة المنتجات الوطنية لمنافسة غير مجزأة

طرحت وزارة الصحة منافسة شراء مستلزمات طبية

المتنافس الثاني

منتج وطني	86,000 ريال
منتج وطني	150,000 ريال
236,000 ريال	
$100\% = \frac{236,000}{236,000}$	

المتنافس الأول

منتج وطني	80,000 ريال
منتج أجنبي	140,000 ريال
220,000 ريال	
$36\% = \frac{80,000}{220,000}$	

مقدمو العروض

مسحات طبية

كمامات طبية

سعر العرض

حصة المنتجات
الوطنية

قدم المتنافسون على كل
البنود المطروحة وتم حساب
حصة المنتجات الوطنية

البنود:(مسحات طبية، كمامات
طبية)

تقييم العروض- آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني-

آلية تقييم العروض

تقارن الجهة الحكومية² في منافسات عقود التوريد بين حصة المنتجات الوطنية لكل منافس، وتكون العبرة في التقييم المالي بقيمة العرض المعدلة وفقاً للمعادلة الموضحة أدناه، ويجوز تعديل نسبة التفضيل الواردة في المعادلة في حال زيادة نسبة التفضيل السعري

$$\text{قيمة العرض المعدلة} = \text{سعر العرض}^1 (\text{بالریال}) + 10\% \times \text{سعر العرض}^1 (\text{بالریال}) \times (1 - \text{حصة المنتجات الوطنية})$$

في حال اشتملت المنافسة على منتجات مدرجة ضمن القائمة الإلزامية ومنتجات غير مدرجة ضمن القائمة الإلزامية، فإن سعر العرض الوارد أعلاه يعبر عن قيمة المنتجات غير المدرجة ضمن القائمة الإلزامية، وتضاف قيمة المنتجات المدرجة ضمن القائمة الإلزامية على قيمة العرض المعدلة بعد احتسابها.

ستتم مراجعة حصة المنتجات الوطنية المقدمة في العرض ومقارنتها بجدال الكميات والأسعار الواردة في العرض. فإذا وجد اختلاف بين حصة المنتجات الوطنية المقدمة في العرض وحصة المنتجات الوطنية التي تم احتسابها، فسيتم الأخذ بالحصة الأقل بحيث تكون هذه الحصة هي التي يُعتد بها عند إعطاء الأفضلية أو تقييم التزام المتعاقد

1. يقصد بسعر العرض: إجمالي قيمة العرض في حال كانت المنافسة غير قابلة للتجزئة، وفي حال كانت المنافسة قابلة للتجزئة فيتم اعتباره سعر البند.

2. الجهة الحكومية: الوزارات والأجهزة الحكومية والهيئات والمصالح والمؤسسات العامة والأجهزة ذات الشخصية المعنوية العامة المستقلة.

تقديم التقارير - آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني -

يجب على الجهة الحكومية
تزويد الهيئة^١ بنسخة من
التقرير النهائي المعتمد

يجب على المتعاقدين أن يزودوا
الجهة الحكومية بتقرير نهائياً
خلال 30 يوماً من نهاية العقد
يتضمن ما يثبت أن المنتجات
 الوطنية، ويتضمن حصة المنتجات
 الوطنية الفعلية.

اعتماد
التقرير

تقديم
التقرير

^١.هيئة المحظوظ المحلي والمشتريات الحكومية.

الغرامات والعقوبات - آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني -

تقوم الجهة الحكومية¹ بتقييم أداء المتعاقد فيما يخص التزامه بحصة المنتجات الوطنية وفق التقرير النهائي المقدم من المتعاقد وتضمين ذلك في نموذج تقييم أداء المتعاقدين.



الغراة

غرامة مالية قدرها 30 % من قيمة المشتريات التي قصر فيها المتعاقد

غرامة مالية مقدارها 30 % من قيمة البنود التي تحصل فيها المتعاقد على تفضيل سعري، بالإضافة إلى قيام الجهة الحكومية بالرفع إلى اللجنة²

غرامة مالية قدرها 30 % من قيمة المشتريات التي قصر فيها المتعاقد.

غرامة مالية قدرها 30 % من قيمة المشتريات التي قصر فيها المتعاقد، بالإضافة إلى قيام الجهة الحكومية بالرفع إلى اللجنة²

تقوم الهيئة بالرفع إلى اللجنة

يتم إيقاع الغرامات الواردة أدناه في حال:

عدم التزام المتعاقد مع الجهة الحكومية - أو مقاوليه من الباطن- بإعطاء الأفضلية للمنتجات الوطنية عند شراء ما يحتاجه من مواد أو أدوات

عدم تسليم التقرير النهائي خلال 30 يوماً من نهاية العقد

وجود فارق بين حصة المنتجات الوطنية المتعهد بها وحصة المنتجات الوطنية الفعلية

وجود فارق بين حصة المنتجات الوطنية المتعهد بها وحصة المنتجات الوطنية الفعلية بما يعادل 50 نقطة مؤوية فأكثر

تكرار تجاوز نسبة الفارق بين حصة المنتجات الوطنية المتعهد بها وحصة المنتجات الوطنية الفعلية لأكثر من 25 نقطة مؤوية ثلاثة مرات خلال السنوات الثلاث الأخيرة- سواء لجهة حكومية واحدة أو عدة جهات

نطاق التطبيق

غير مباشر

مباشر

مباشر

مباشر

مباشر

1. الجهة الحكومية: الوزارات والأجهزة الحكومية والهيئات والمصالح والمؤسسات العامة والأجهزة ذات الشخصية المعنوية العامة المستقلة. 2. اللجنة المشكّلة بقرار من الوزير وفقاً للمادة 88 من النظام.

أمثلة تطبيقية - آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني -

مثال على تطبيق منافسة غير مجزأة للتفضيل السعري في عقود التوريد (٥/١)

طرحت وزارة الصحة منافسة شراء مستلزمات طبية

المتنافس الثاني

منتج وطني	86,000 ريال
منتج وطني	150,000 ريال
236,000 ريال	
$100\% = \frac{236,000}{236,000}$	

المتنافس الأول

منتج وطني	80,000 ريال
منتج أجنبي	140,000 ريال
	220,000 ريال
$36\% = \frac{80,000}{220,000}$	

مقدمو العروض

مسحات طبية

كمامات طبية

سعر العرض

حصة المنتجات
الوطنية

قدم المتنافسون على كل
البنود المطروحة وتم حساب
حصة المنتجات الوطنية

البنود:(مسحات طبية، كمامات
طبية)

أمثلة تطبيقية - آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني -

مثال على تطبيق منافسة غير مجزأة للتفضيل السعري في عقود التوريد (5/2)

تم تطبيق معادلة التفضيل السعري في مرحلة التقييم المالي وفقاً لمعادلة التفضيل السعري

$$\text{قيمة العرض المعدلة} = \text{سعر العرض (بالريال)} + 10\% \times \text{سعر العرض (بالريال)} \times (1 - \text{حصة المنتجات الوطنية})$$

$$\text{حصة المنتجات الوطنية} = \frac{\text{قيمة المنتجات الوطنية باستثناء قيمة المنتجات الواردة ضمن القائمة الإلزامية}}{\text{إجمالي قيمة العرض باستثناء قيمة المنتجات الواردة ضمن القائمة الإلزامية}}$$

المتنافس الثاني	المتنافس الأول
 236,000 ريال $100\% = \frac{236,000}{236,000}$ $(1 - 1) \times (236,000 \times 10\%) + (236,000) = 236,000$ ريال	 220,000 ريال $36\% = \frac{80,000}{220,000}$ $(0.36 - 1) \times (220,000 \times 10\%) + (220,000) = 234,080$ ريال
سعر العرض حصة المنتجات الوطنية قيمة العرض المعدلة	سعر العرض حصة المنتجات الوطنية قيمة العرض المعدلة

1. يقصد بسعر العرض: إجمالي قيمة العرض في حال كانت المنافسة غير قابلة للتجزئة، وفي حال كانت المنافسة قابلة للتجزئة فيتم اعتباره سعر البند.

أمثلة تطبيقية - آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني -

مثال على تطبيق منافسة غير مجزأة للتفضيل السعري في عقود التوريد (5/3)

قيّمت لجنة فحص العروض في وزارة الصحة المتنافسين بمقارنة سعر العرض المعدّل للمتنافس رقم (1) بسعر العرض المعدّل للمتنافس رقم (2)



تمت ترسية العقد على المتنافس رقم (1) صاحب العرض الأقل
سعراً بعد تعديل قيمة العرض

أمثلة تطبيقية - آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني -

مثال على تطبيق منافسة غير مجزأة للتفضيل السعري في عقود التوريد (5/4)

حصة المنتجات الوطنية
المتعهد بها تعادل 36%

حصة المنتجات الوطنية
الفعالية تعادل 20%

التقرير النهائي للمتعاقد				
صيغة المنتجات الوطنية الفعلية	حصة المنتجات الوطنية المتعهد بها (مقدمة ضمن العرض)	قيمة المنتجات الوطنية الفعلية	قيمة المنتجات الوطنية المتعهد بها (مقدمة ضمن العرض)	البند
$20\% = \frac{44,000}{220,000}$	$36\% = \frac{80,000}{220,000}$	44,000 ريال	80,000 ريال	مسحاة طبية
		220,000 ريال		سعر العرض



- تقدير أداء المتعاقد فيما يخص التزامه بحصة المنتجات الوطنية وفق التقرير النهائي المقدم من المتعاقد وتضمين ذلك في نموذج تقدير أداء المتعاقدين، وتطبيق الغرامات الواردة أدناه.
- يتم إيقاع غرامة مالية على المتعاقد بسبب وجود فارق بين حصة المنتجات الوطنية المتعهد بها وحصة المنتجات الوطنية الفعلية وذلك وفقاً للمعادلة الواردة أدناه.

قام المتعاقد بتسلیم التقریر النهائي لوزارة الصحة متضمناً حصة المنتجات الوطنية الفعلية، ولاحظ منسوبو الوزارة أن حصة المنتجات الوطنية المتعهد بها تختلف عن حصة المنتجات الوطنية الفعلية.

$$\text{الغرامة المالية} = \text{قيمة العقد} \times 30\% \times (\text{حصة المنتجات الوطنية المتعهد بها} - \text{حصة المنتجات الوطنية الفعلية})$$

أمثلة تطبيقية - آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني -

مثال على تطبيق منافسة غير مجزأة للتفضيل السعري في عقود التوريد (5/5)

الغرامة المالية

المتعاقد



220,000 ريال

$$36\% = \frac{80,000}{220,000}$$

سعر العرض

حصة المنتجات
الوطنية المتعهد بها

$$\text{الغرامة المالية} = (20\% - 36\%) \times 30\% \times 220,000$$

$$\text{قيمة الغرامة المالية} = 10,560 \text{ ريال}$$

تم إيقاع غرامة مالية على
المتعاقد بسبب وجود فارق
بين حصة المنتجات الوطنية
المتعهد بها وبين حصة
المنتجات الوطنية الفعلية
وتم حساب الغرامة المالية
وفقاً للمعادلة:

أمثلة تطبيقية - آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني -

مثال على تطبيق منافسة مجزأة للتفضيل السعري في عقود التوريد (٦/١)

طرحت وزارة الصحة منافسة شراء مستلزمات طبية

المتنافس الثاني

منتج وطني	86,000 ريال
منتج وطني	150,000 ريال

المتنافس الأول

منتج وطني	80,000 ريال
منتج أجنبي	140,000 ريال

مقدّمو العروض

مسحات طبية

كمامات طبية

قدم المتنافسون على كل البنود المطروحة وتم حساب حصة المنتجات الوطنية

البنود: (مسحات طبية، كمامات طبية)

أمثلة تطبيقية - آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني -

مثال على تطبيق منافسة مجزأة للتفضيل السعري في عقود التوريد (6/2)

تم تقييم المنافسين في كل بند من بنود المنافسة وإعطاء الأفضلية السعرية للمنتجات الوطنية

المتنافس الثاني



منتج وطني

86,000 ريال

المتنافس الأول



منتج وطني

80,000 ريال

مقدمو العروض

مسحات طبية

التقييم في البند الأول
(مسحات طبية)

تم ترسية البند الأول (مسحات طبية) على العرض الأقل سعراً بين المنافسين، نظراً إلى أن المنتجات المقدمة من كلا المنافسين هي منتجات وطنية، وبناءً عليه تتم الترسية على البند الأقل سعراً وبذلك يكون **المتنافس رقم (١) صاحب العرض الفائز للبند الأول (مسحات طبية)**

أمثلة تطبيقية - آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني -

مثال على تطبيق منافسة مجزأة للتفضيل السعري في عقود التوريد (6/3)

تم تقييم المنافسين في كل بند من بنود المنافسة وإعطاء الأفضلية السعرية للمنتجات الوطنية

نظراً إلى أن المنتجات المقدمة من المنافسين ليست جميعها ذات منشأ وطني، فيتم استخدام معادلة التفضيل السعري في التقييم المالي، لحساب التفضيل السعري للمنتجات الوطنية.

المتنافس الثاني		المتنافس الأول		مقدمو العروض
منتج وطني	150,000 ريال	منتج أجنبي	140,000 ريال	
كمامات طبية				

علمًا بأنه في المنافسات القابلة للتجزئة، يتم اعتبار حصة المنتجات الوطنية تعادل 100 % للمنتج الوطني، واعتبار حصة المنتجات الوطنية تعادل 0 % للمنتج الأجنبي.

قيمة العرض المعدلة للمتنافس رقم (1) = $(140,000 \times 10\%) + (140,000 \times 1 - 10\%) = 154,000$ ريال

قيمة العرض المعدلة للمتنافس رقم (2) = $(150,000 \times 10\%) + (150,000 \times 1 - 10\%) = 150,000$ ريال

قيمت لجنة فحص العروض في وزارة الصحة المنافسين من خلال مقارنة سعر العرض المعدل للمتنافس رقم (1) بسعر العرض المعدل للمتنافس رقم (2). **وتمت ترسية العقد على المتنافس رقم (2) صاحب العرض الأقل سعراً.**

التقييم في البند الثاني
(كمامات طبية)

أمثلة تطبيقية - آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني -

مثال على تطبيق منافسة مجزأة للتفضيل السعري في عقود التوريد (6/4)

حصة المنتجات الوطنية
المتعهد بها تعادل 100%

حصة المنتجات الوطنية
الفعالية تعادل 100%

التقرير النهائي للمتعاقد				
حصة المنتجات الوطنية الفعلية	حصة المنتجات الوطنية المتعهد بها (مقدمة ضمن العرض)	قيمة المنتجات الوطنية الفعلية	قيمة المنتجات الوطنية المتعهد بها (مقدمة ضمن العرض)	البند
مسحات طيبة				سعر العرض
$100\% = \frac{80,000}{80,000}$	$100\% = \frac{80,000}{80,000}$	80,000 ريال	80,000 ريال	
80,000 ريال				



1. تقييم أداء المتعاقد فيما يخص التزامه بحصة المنتجات الوطنية وفق التقرير النهائي المقدم من المتعاقد وتضمين ذلك في نموذج تقييم أداء المتعاقدين، وتطبيق الغرامات الواردة أدناه.
2. لم يتم إيقاع أي غرامة مالية على المتعاقد نظراً إلى التزامه بنسبة 100% بحصة المنتجات الوطنية المتعهد بها

قام المتعاقد بتسلیم التقریر النهائي لوزارة الصحة متضمناً حصة المنتجات الوطنية الفعلية، ولاحظ منسوبي الوزارة أن المتعاقد التزم بحصة المنتجات الوطنية المتعهد بها.

أمثلة تطبيقية - آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني -

مثال على تطبيق منافسة مجزأة للتفضيل السعري في عقود التوريد (6/5)

حصة المنتجات الوطنية
المتعهد بها تعادل **100%**

حصة المنتجات الوطنية
الفعالية تعادل **73%**

التقرير النهائي للمتعاقد				
صance المنتجات الوطنية الفعلية	صance المنتجات الوطنية المتعهد بها (مقدمة ضمن العرض)	قيمة المنتجات الوطنية الفعلية	قيمة المنتجات الوطنية المتعهد بها (مقدمة ضمن العرض)	البند
				مسحات طيبة
$73\% = \frac{110,000}{150,000}$	$100\% = \frac{150,000}{150,000}$	110,000 ريال	150,000 ريال	سعر العرض
		150,000 ريال		



1. تقييم أداء المتعاقد فيما يخص التزامه بحصة المنتجات الوطنية وفق التقرير النهائي المقدم من المتعاقد وتضمين ذلك في نموذج تقييم أداء المتعاقدين، وتطبيق الغرامات الواردة أدناه.
2. يتم إيقاع غرامة مالية على المتعاقد بسبب وجود فارق بين حصة المنتجات الوطنية المتعهد بها وحصة المنتجات الوطنية الفعلية وفقاً للمعادلة الواردة أدناه.

الغرامة المالية=قيمة العقد × 30% × (حصة المنتجات الوطنية المتعهد بها - حصة المنتجات الوطنية الفعلية)

قام المتعاقد بتسلیم التقریر النهائي لوزارة الصحة متضمناً حصة المنتجات الوطنية الفعلية، ولاحظ منسوبو الوزارة أن حصة المنتجات الوطنية المتعهد بها تختلف عن حصة المنتجات الوطنية الفعلية.

أمثلة تطبيقية - آلية التفضيل السعري للمنتج الوطني -

مثال على تطبيق منافسة مجزأة للتفضيل السعري في عقود التوريد (6/6)

الغرامة المالية

المتعاقد الثاني



منتج وطني

150,000 ريال

مقدمو العروض

كمامات طبية

$$\text{الغرامة المالية} = (73\% - 100\%) \times 30\% \times 150,000$$

$$\text{قيمة الغرامة المالية} = 12,150 \text{ ريال}$$

تم إيقاع غرامة مالية على المتعاقد الثاني (بند: كمامات طبية) بسبب وجود فارق بين حصة المنتجات الوطنية المتعهد بها وحصة المنتجات الوطنية الفعلية وتم حساب الغرامة المالية وفقاً للمعادلة:

مفهوم المحتوى الم المحلي

5



التعريف الوطني للمحتوى المحلي في المملكة العربية السعودية

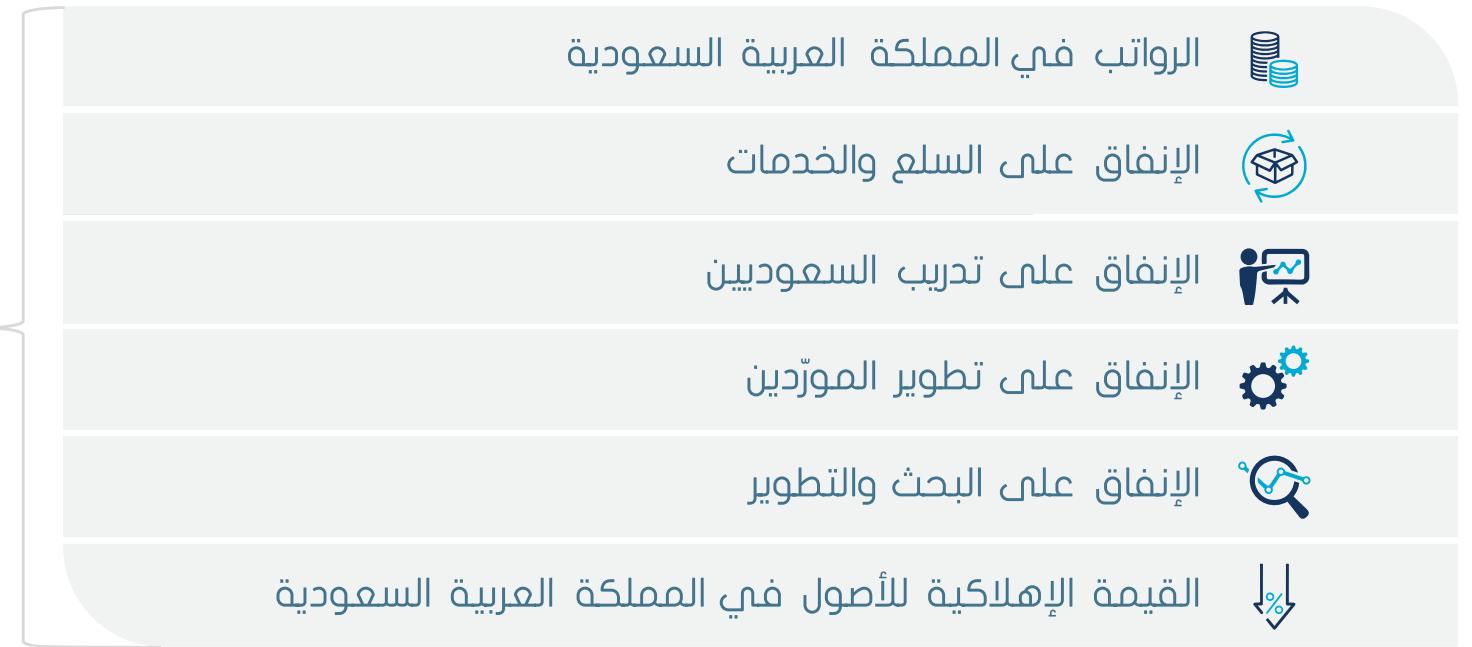
المحتوى المحلي هو إجمالي الإنفاق في المملكة العربية السعودية من خلال مشاركة العناصر السعودية في القوى العاملة والسلع والخدمات والأصول والتكنولوجيا ونحوها



مؤشرات قياس نسبة المحتوى المحلي

مؤشرات القياس الرئيسية

يتم القياس على مستوى
المنشأة أو العقد



مؤشرات قياس رئيسة لكل المنافسات التي تساوي أو تتجاوز قيمتها
التقديرية **نطاق العقود العالية القيمة**

١. عقد عالي القيمة: العقد الذي تساوي قيمته التقديرية أو تتجاوز مبلغ 50 مليون ريال.

في حال كانت قيمة العقد التقديرية تتجاوز 400 مليون ريال،
فإنه ستم إضافة عدد من المعايير الإضافية

يتم القياس على مستوى
العقد



تعريف مؤشرات قياس المحتوى المحلي

نسبة الإنفاق الرأسمالي للاستثمار في أصل ثابت متعلق بتنفيذ العقد مقارنة بإجمالي الإنفاق في العقد

الاستثمار في الأصول الثابتة



إجمالي أجور القوى العاملة للموظفين السعوديين (100%) والوافدين (37%) ضمن القوى العاملة

الرواتب في المملكة العربية السعودية



حصة الإنفاق على السلع والخدمات في المملكة من إجمالي السلع الصغيرة والمتوسطة في المملكة من إجمالي السلع والخدمات

التعامل مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة



هي القيمة المرتبطة بالمكونات الوطنية في السلع والخدمات التي قام المتعاقد بشرائها من كل الموردين

الإنفاق على السلع والخدمات



نسبة إيرادات الشركة من الصادرات مقارنة بإجمالي الإيرادات

ال الصادرات



إجمالي النفقات من أجل تدريب السعوديين ضمن القوى العاملة لدى المتعاقدين

الإنفاق على تدريب السعوديين



نسبة الموظفين السعوديين العاملين بدowam كامل وبموجب عقود ونسبة أجورهم من إجمالي موظفي الشركة وإجمالي الأجور

مناصب وأجور السعوديين



الإنفاق على الموردين المحليين لزيادة قدراتهم الإنتاجية وتحسين مستوى الجودة لديهم وتمكينهم للوصول إلى الأسواق وغير ذلك من المبادرات التمكينية للمنشآت المحلية

الإنفاق على تطوير الموردين



نسبة الموظفين السعوديين الشباب والإناث العاملين بدowam كامل وبموجب عقود ونسبة أجورهم من إجمالي موظفي الشركة وإجمالي الأجور

أجور النساء / الشباب



إهالك الأصول الإنتاجية المتواجدة داخل المملكة العربية السعودية

القيمة الإهلاكية للأصول في المملكة العربية السعودية



مثال على حساب المحتوى المحلي - خط الأساس -

تم حساب خط الأساس للعام 2017م لشركة في القطاع الخاص بناءً على منهجية هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية

نسبة المحتوى المحلي	مقدار المحتوى المحلي	إجمالي إنفاق الشركة	القيمة الفعلية المساهم بها في المملكة العربية السعودية
20%	5,587,999.36 ريال سعودي	27,758,481 ريال سعودياً	القيمة الإلهاكية للأصول في المملكة العربية السعودية
71%	30,703,622.06 ريال سعودي	42,966,227 ريال سعودياً	الرواتب في المملكة العربية السعودية
15%	22,327,676 ريال سعودياً	148,851,174 ريال سعودياً	الإنفاق على السلع والخدمات
100%	2,554,845 ريال سعودياً	2,554,845 ريال سعودياً	الإنفاق على تدريب السعوديين
-	-	-	الإنفاق على تطوير المؤردين
-	-	-	الإنفاق على البحث والتطوير
نسبة المحتوى المحلي 25%	56,144,942 ريال سعودياً	222,130,727 ريال سعودياً	الإجمالي
25%	2,554,845	22,327,676	المحتوى المحلي في تطوير المقدرات
		30,703,622.06	المحتوى المحلي في الرواتب
		5,587,999.36	المحتوى المحلي في أهلاك الأصول
	2,554,845	148,851,174	المحتوى المحلي في السلع والخدمات
		42,966,227	المحتوى المحلي في إهلاك الأصول
		27,758,481	المحتوى المحلي في إعمالات وخدمات

آليات تفضيل المحتوى المحلي

مفاهيم عامة

6



مفاهيم عامة

إجمالي الإنفاق في **المملكة العربية السعودية** من خلال مشاركة العناصر السعودية في القوى العاملة والسلع والخدمات والأصول والتكنولوجيا ونحو

المحتوى المحلي

نسبة المحتوى المحلي التي يتعهد المنافس - عند تقديم العطاء - بالالتزام بتحقيقها عند نهاية العقد

نسبة المحتوى المحلي المستهدفة

حد أدنى للمحتوى المحلي يجب على المتعاقد تحقيقه عند نهاية العقد

الحد الأدنى للمحتوى المحلي

نسبة المحتوى المحلي لدى المنشأء الخاصة بالمنافس عند تقديم عطائه

خط الأساس

خطة إلزامية يعدها ويقدمها المتعاقد لتوضيح نسبة المحتوى المحلي **المخطط الوصول إليها خلال مراحل تنفيذ العقد**

الخطة التدرجية للمحتوى المحلي

العقد الذي **تساوي** قيمته التقديرية أو **تجاوز** مبلغ 50 مليون ريال

عقد عالي القيمة

آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي

7



آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي

نبذة عامة عن الآلية



تختص هذه الآلية وزن للمحتوى المحلي وللشركات المدرجة في السوق المالية أثناء مرحلة التقييم المالي وفقاً لمعادلة حسابية تحدد المتنافس الأعلى درجة. وجزء من متابعة التزام المتعاقدين، تم تطوير آلية للمتابعة بحيث يرفع المتعاقد تقارير دورية ونهائية خلال فترة العقد، كما يتم إيقاع غرامات على المتعاقدين في حال التقصير في تحقيق نسبة المحتوى المستهدفة.



خصائص الآلية



- تطبق على عقود الأعمال والمشتريات العالية القيمة.
- تمنح هذه الآلية في التقييم المالي وزناً للسعر يعادل 60٪، أما الـ 40٪ المتبقية فهي تشمل كلاً من:
 - خط الأساس للمحتوى المحلي
 - نسبة المحتوى المحلي المستهدفة
 - كون الشركة مدرجة في السوق المالية
- يجوز للهيئة تحديد الحد الأدنى لخط الأساس في المناقصة بالتنسيق مع الجهة الحكومية، بحيث أنه يتوجب على المتنافس أن يكون لديه ما يعادل أو يزيد، عن خط الأساس الذي تم تحديده ليحتاز التقييم الفني.
- إذا كانت التكلفة التقديرية للمناقصة 50 مليون فاًكثر، تكون نسبة المحتوى المحلي المستهدفة على مستوى المنشأة.
- إذا كانت التكلفة التقديرية للمناقصة 400 مليون فاًكثر، تكون نسبة المحتوى المحلي المستهدفة على مستوى العقد.

آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي

متطلبات تقديم العروض

- في حال عدم النص في كراسة الشروط والمواصفات على حد أدنى لخط الأساس:
 - في حال عدم تقديم المتنافس لخط الأساس ضمن عرضه، فيتم احتساب خط الأساس 0% أثناء التقييم المالي.
 - في حال تقديم المتنافس لخط الأساس ضمن عرضه، فيجب أن يكون خط الأساس معتمداً من هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية

- في حال نُصّت كراسة الشروط والمواصفات على حد أدنى لخط الأساس:
- يجب تقديم خط الأساس المعتمد من هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.
 - يتم استبعاد العرض غير المستوفي لذلك.

يجب على الجهة الحكومية النص في كراسة الشروط والمواصفات على قيام المتنافس بتقديم نسبة المحتوى المحلي المستهدفة ضمن عرضه، وفي حال عدم تقديم النسبة المستهدفة للمحتوى المحلي فيتم استبعاد المتنافس.

يحق للجهة الحكومية في المرحلة الفنية أن تطلب من المتنافس تقديم أي توضيحات إضافية حول نسبة المحتوى المحلي المستهدفة التي تم تقديمها، كما يحق للجهة الحكومية بالتنسيق مع الهيئة استبعاد العرض في حال لم تقدم الإيضاحات الكافية حول نسبة المحتوى المحلي المستهدفة.
إذا كانت الشركة مدرجة في السوق المالية السعودية، فيجب على المتنافس تقديم ما يثبت ذلك

آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي

تقييم العروض

يقيم العرض المجاز للتقييم الفني، بناءً على احتساب العرض المالي ويعادل وزنه في التقييم نسبة 60% (وزن السعر)، وخط الأساس ونسبة المحتوى المحلي المستهدفة وكون الشركة مدرجة في السوق المالية وتعادل أوزانها في التقييم نسبة 40% وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{نتيجة التقييم المالي} = \frac{\text{سعر أقل عرض متأهل فنياً (بالريال)}}{\text{سعر العرض للمتنافس المراد تقييمه (بالريال)}} \times 60\% + (\text{نسبة المحتوى المحلي المستهدفة} \times 50\%) + \text{خط الأساس} \times 50\% + 5\% \text{ نقاط للشركة المدرجة} \times 40\%$$

يجب ألا يتجاوز الفارق في السعر 10% بين المتنافس الأعلى تقييماً وأقل متنافس مؤهل فنياً، وتجوز زيادة هذا الفارق عند الاتفاق بين الهيئة ومركز تحقيق كفاءة الإنفاق على أن ينص ذلك في وثائق المنافسة

آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي

التقرير النهائي

يقدم من **المتعاقد**
لـ**الجهة الحكومية**
نهاية العقد

يعتمد من هيئة المحتوى
الم المحلي والمشتريات الحكومية

التقارير الدورية

يقدم من **المتعاقد**
لـ**الجهة الحكومية** بعد
نهاية كل سنة مالية

يعتمد من هيئة المحتوى
الم المحلي والمشتريات الحكومية

الخطة التدرجية

يقدم من **المتعاقد**
لـ**الجهة الحكومية** خلال
60 يوماً

تعتمد من قبل الجهة
الحكومية المالكة للمشروع

تقديم التقارير الدورية والنهاية على مستوى المنشأة أو العقد
حسب قيمة العقد

آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي

تدقيق واعتماد التقارير الدورية والنهائية



اعتماد التقارير

يرفع المتعاقد التقرير المدقق إلى الهيئة من خلال البوابة، وتراجع الهيئة التقرير خلال 15 يوم عمل لاعتماده، وفي حال عدم الرد خلال هذه الفترة، فيعتبر التقرير معتمداً.



تكاليف التدقيق

- تدقق التقارير من أحد مكاتب التدقيق المعتمدة من قبل هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.
- لا تتحمل الجهة الحكومية أو هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية أيّاً من تكاليف تدقيق تقارير المتعاقد.

آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي

الغرامات والعقوبات

تُقيّم الجهة الحكومية أداء المتعاقد فيما يخص التزامه بنسبة المحتوى المحلي المستهدفة وفق التقرير النهائي المقدّم من المتعاقد وتضمين ذلك في نموذج تقييم أداء المتعاقدين.

ترفع الهيئة إلى اللجنة المشكّلة بموجب المادة (88) من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية:

في حال تكرار تجاوز الفرق بين نسبة المحتوى المحلي المحققة ونسبة المحتوى المحلي المستهدفة بما يتراوح 10 نقاط مئوية لثلاث مرات خلال السنوات الثلاث الأخيرة – سواء لجهة حكومية واحدة أو عدة جهات – أو في حال تكرار عدم تسلیم التقرير النهائي لثلاث مرات خلال السنوات الثلاث الأخيرة – سواء لجهة حكومية واحدة أو عدة جهات

إضافة إلى الغرامة المالية، ترفع الجهة الحكومية إلى اللجنة المشكّلة بموجب المادة (88) من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية:

في حال وجود فرق بين نسبة المحتوى المحلي المحققة ونسبة المحتوى المحلي المستهدفة بما يتراوح 15 نقطة مئوية

في حال عدم تسلیم التقرير النهائي

عند نهاية العقد توقع الجهة الحكومية غرامة مالية تصل إلى 10% من قيمة العقد في حال وجود فرق بين نسبة المحتوى المحلي المحققة ونسبة المحتوى المحلي المستهدفة بما يتراوح 5 نقاط مئوية، أو في حال عدم تسلیم التقرير النهائي.

مقدار الغرامة المالية = الوزن الخاص بالمحتوى المحلي والشركات المدرجة في السوق المالية في التقييم المالي * نسبة الانحراف * قيمة العقد
نسبة الانحراف = نسبة المحتوى المحلي المستهدفة – نسبة المحتوى المحلي المحققة

آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي

مثال على تطبيق آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي



آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي

مثال على تطبيق آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي

آلية تقييم العروض

المالي

هل الشركة مدرجة في السوق المالية؟

لا

العرض السعري

246,000,000

النسبة المستهدفة

26%

خط الأساس

لم يقدم

المتنافسون

- المتنافس رقم (1)
المتنافس رقم (2)
المتنافس رقم (3)

مستبعد فنياً، نظراً لعدم التزامه بتقديم نسبة مستهدفة

$$\text{نتيجة التقييم المالي} = \frac{\text{سعر أقل عرض متأهل فنياً (بالريال)} + 60\% \times (\text{نسبة المحتوى المحلي المستهدفة} \times 50\%) + 50\% \times 5\% + 5\% \times \text{نقط للشركة المدرجة})}{\text{سعر العرض للمتنافس المراد تقييمه (بالريال)}}$$

النتيجة

غير فائز 65.2%

طريقة الحساب

$$40\% \times (0\%) + (50\% \times 0\%) + (50\% \times 26\%) + (60\% \times \frac{246,000,000}{246,000,000})$$

فائز 73%

$$40\% \times (5\%) + (50\% \times 25\%) + (50\% \times 35\%) + (60\% \times \frac{246,000,000}{250,000,000})$$

المتنافسون

المتنافس رقم (1)

المتنافس رقم (2)

الفني

النسبة المستهدفة

نفت وثائق المنافسة على استخدام آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي، تم استبعاد المتنافس رقم (3) نظراً لعدم التزامه بتقديم النسبة المستهدفة

خط أساس المنشأة

لم تنص كراسة الشروط والمواصفات على حد أدنى للمحتوى المحلي، فلن يتم استبعاد المتنافسين غير المقددين لخط أساس للمحتوى المحلي

تم ترسية المتنافسة على المتنافس رقم (2). صاحب العرض الأعلى نسبة في التقييم المالي

آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي

مثال على تطبيق آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي

مستوى
المنشأة

يقوم المتنافس رقم (2) برفع الخطة التدرجية، التقارير الدورية، والتقارير النهائية خلال فترة تنفيذ العقد كما يلي

تمت ترسية العقد على المتنافس بتاريخ 1 مارس 2017، وكانت مدة العقد أربع سنوات

التقارير

التقارير الدورية

الخطة التدرجية

التقرير النهائي

موعد استحقاق التقرير النهائي
01 مارس 2021

موعد الاستحقاق	التقرير الدوري
31 ديسمبر 2017	الأول
31 ديسمبر 2018	الثاني
31 ديسمبر 2019	الثالث

موعد استحقاق الخطة التدرجية
30 أبريل 2017

يعتمد من الهيئة قبل تسليمها للجهة الحكومية

يعتمد من الهيئة قبل تسليمها للجهة الحكومية

يسلم للجهة الحكومية المالكة للمشروع

آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي

مثال على تطبيق آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي

يُسلم المتعاقد التقرير النهائي للجهة الحكومية، وفي حال وجود فرق بين النسبة المستهدفة والنسبة المحققة، تُوقع الجهة الحكومية الغرامات التالية:

الغرامات

مقدار الغرامة

توقع الجهة الحكومية **غرامة مالية** تتناسب مع معدل اختلاف المتعاقد عن النسبة المستهدفة.

مقدار الغرامة المالية = الوزن الخاص بالمحظوظ المحلي والشركات المدرجة في السوق المالية في التقييم المالي * نسبة الانحراف * قيمة العقد

نسبة الانحراف = نسبة المحظوظ المحلي المستهدفة - نسبة المحظوظ المحلي المحققة

$$\text{نسبة الانحراف} = 26\% - 35\% = 9\%$$

$$\text{مقدار الغرامة} = 9,000,000 = 250,000,000 \times (9\%) \times (40\%)$$

التقرير النهائي

تضمن التقرير النهائي المقدم من المتعاقد ما يلي:

35% النسبة المستهدفة

26% النسبة المحققة

آلية الحد الأدنى المطلوب في المحتوى المحلي

8

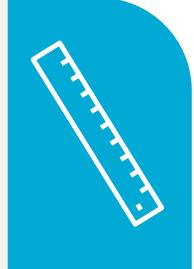


آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي

نبذة عامة عن الآلية



تهدف هذه الآلية إلى تحديد حد أدنى مطلوب للمحتوى المحلي - على مستوى المشروع - في بعض المشاريع التي يتم تحديدها من قبل هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية ومركز تحقيق كفاءة الإنفاق، ويتم تطبيق هذه الآلية على العقود العالمية القيمة. ويقوم المنافسون بتقديم نسبة المحتوى المحلي والتي يجب ألا تقل عن الحد الأدنى المطلوب وتوضيح ما إذا كانت الشركة مدرجة أم لا ضمن عروضهم المقدمة. وبناءً عليه يتم تضمين ذلك في التقييم المالي وفق معادلة تحدد الفائز بالمنافسة.



خصائص الآلية



- تطبق آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي في العقود العالمية القيمة للمشاريع التي يتم تحديدها بالاتفاق بين الهيئة ومركز تحقيق كفاءة الإنفاق.
- يجب على الجهات الحكومية في المشاريع التي حددتها الهيئة ومركز تحقيق كفاءة الإنفاق إجراء الدراسات اللاحمة لتحديد الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي وتقديمها إلى الهيئة والمركز لمراجعتها واعتمادها وذلك خلال 15 يوم عمل وفي حال عدم الرد خلال هذه المدة، عدّت موافقة.
- تمنح هذه الآلية في التقييم المالي وزناً للسعر يعادل 60% وأما الـ 40% المتبقية فهي تشمل كل من:
 - خط الأساس للمحتوى المحلي
 - نسبة المحتوى المحلي المستهدفة
 - كون الشركة مدرجة في السوق المالية
- يجوز للهيئة تحديد الحد الأدنى لخط الأساس في المتنافس بالتنسيق مع الجهة الحكومية، بحيث أنه يتوجب على المتنافس أن يكون لديه ما يعادل أو يزيد عن خط الأساس الذي تم تحديده ليجتاز التقييم الفني.
- عند تطبيق هذه الآلية، تكون نسبة المحتوى المحلي المستهدفة المقدمة من المتنافس على مستوى العقد.

آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي

متطلبات تقديم العروض

في حال عدم النص في كراسة الشروط والمواصفات على حد أدنى لخط الأساس:

- في حال عدم تقديم المتنافس لخط الأساس ضمن عرضه، فيتم احتساب خط الأساس ٥ % أثناة التقييم العالمي.

في حال تقديم المتنافس لخط الأساس ضمن عرضه، فيجب أن يكون خط الأساس معتمداً من هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية

في حال نصت كراسة الشروط والمواصفات على حد أدنى لخط الأساس:

- يجب تقديم خط الأساس المعتمد من هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.
- يتم استبعاد العرض غير المستوفى لذلك.

يجب على الجهة الحكومية النص في كراسة الشروط والمواصفات على قيام المتنافس بتقديم نسبة المحتوى المحلي المستهدفة على مستوى العقد ضمن عرضه، والتي يجب ألا تقل عن الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي، وفي حال عدم تقديم النسبة المستهدفة للمحتوى المحلي **فيتم استبعاد المتنافس**.

يحق للجهة الحكومية في المرحلة الفنية أن تطلب من المتنافس تقديم أي توضيحات إضافية حول نسبة المحتوى المحلي المستهدفة التي تم تقديمها، كما يحق للجهة الحكومية بالتنسيق مع الهيئة استبعاد العرض في حال لم تقدم الإيضاحات الكافية حول نسبة المحتوى المحلي المستهدفة، إذا كانت الشركة مدرجة في السوق المالية السعودية، فيجب على المتنافس تقديم **ما يثبت ذلك**

آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي

تقييم العروض

يقيّم العرض المجتاز للتقييم الفني، بناءً على احتساب العرض المالي ويعادل وزنه في التقييم نسبة 60% (وزن السعر). وخط الأساس ونسبة المحتوى المحلي المستهدفة وكون الشركة مدرجة في السوق المالية وتعادل أوزانها في التقييم نسبة 40% وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{نتيجة التقييم المالي} = \frac{\text{سعر أقل عرض متأهل فنياً (بالريال)}}{\text{سعر العرض للمنافس المراد تقييمه (بالريال)}} \times 60\% + (\text{نسبة المحتوى المحلي المستهدفة} \times 50\%) + \text{خط الأساس} \times 50\% + 5\% \text{ نقاط للشركة المدرجة} \times 40\%$$

يجب ألا يتجاوز الفارق في السعر 10% بين المنافس الأعلى تقييماً وأقل منافس مؤهل فنياً، وتجوز زيادة هذا الفارق عند الاتفاق بين الهيئة ومركز تحقيق كفاءة الإنفاق على أن ينص ذلك في وثائق المنافسة

آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي

التقرير النهائي

يقدم من **المتعاقدين**
لـ**الجهة الحكومية**
نهاية العقد

يعتمد من هيئة المحتوى
الم المحلي والمشتريات الحكومية

التقارير الدورية

يقدم من **المتعاقدين**
لـ**الجهة الحكومية** بعد
نهاية كل سنة مالية

يعتمد من هيئة المحتوى
الم المحلي والمشتريات الحكومية

الخطة التدرجية

يقدم من **المتعاقدين**
لـ**الجهة الحكومية** خلال
60 يوماً

تعتمد من قبل الجهة
الحكومية المالكة للمشروع

تقديم التقارير الدورية والنهاية على مستوى العقد دائمًا

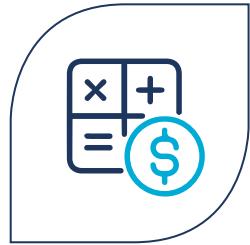
آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي

تدقيق واعتماد التقارير الدورية والنهائية



اعتماد التقارير

يرفع المتعاقد التقرير المدقق إلى الهيئة من خلال البوابة، وتراجع الهيئة التقرير خلال 15 يوم عمل لاعتماده، وفي حال عدم الرد خلال هذه الفترة، فيعتبر التقرير معتمداً.



تكاليف التدقيق

- تدقق التقارير من أحد مكاتب التدقيق المعتمدة من قبل هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.
- لا تتحمل الجهة الحكومية أو هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية أياً من تكاليف تدقيق تقارير المتعاقد.

آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي

الغرامات والعقوبات

تُقيّم الجهة الحكومية أداء المتعاقد فيما يخص التزامه بنسبة المحتوى المحلي المستهدفة وفق التقرير النهائي المقدم من المتعاقد وتضمين ذلك في نموذج تقييم أداء المتعاقدين.

ترفع الهيئة إلى اللجنة المشكّلة بموجب المادة (88) من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية:

في حال تكرار تجاوز الفرق بين نسبة المحتوى المحلي المحققة ونسبة المحتوى المحلي المستهدفة بما يتراوح 10 نقاط مئوية لثلاث مرات خلال السنوات الثلاث الأخيرة – سواء لجهة حكومية واحدة أو عدة جهات – أو في حال تكرار عدم تسلیم التقرير النهائي لثلاث مرات خلال السنوات الثلاث الأخيرة – سواء لجهة حكومية واحدة أو عدة جهات

إضافة إلى الغرامة المالية، ترفع الجهة الحكومية إلى اللجنة المشكّلة بموجب المادة (88) من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية:

في حال وجود فرق بين نسبة المحتوى المحلي المحققة ونسبة المحتوى المحلي المستهدفة بما يتراوح 15 نقطة مئوية

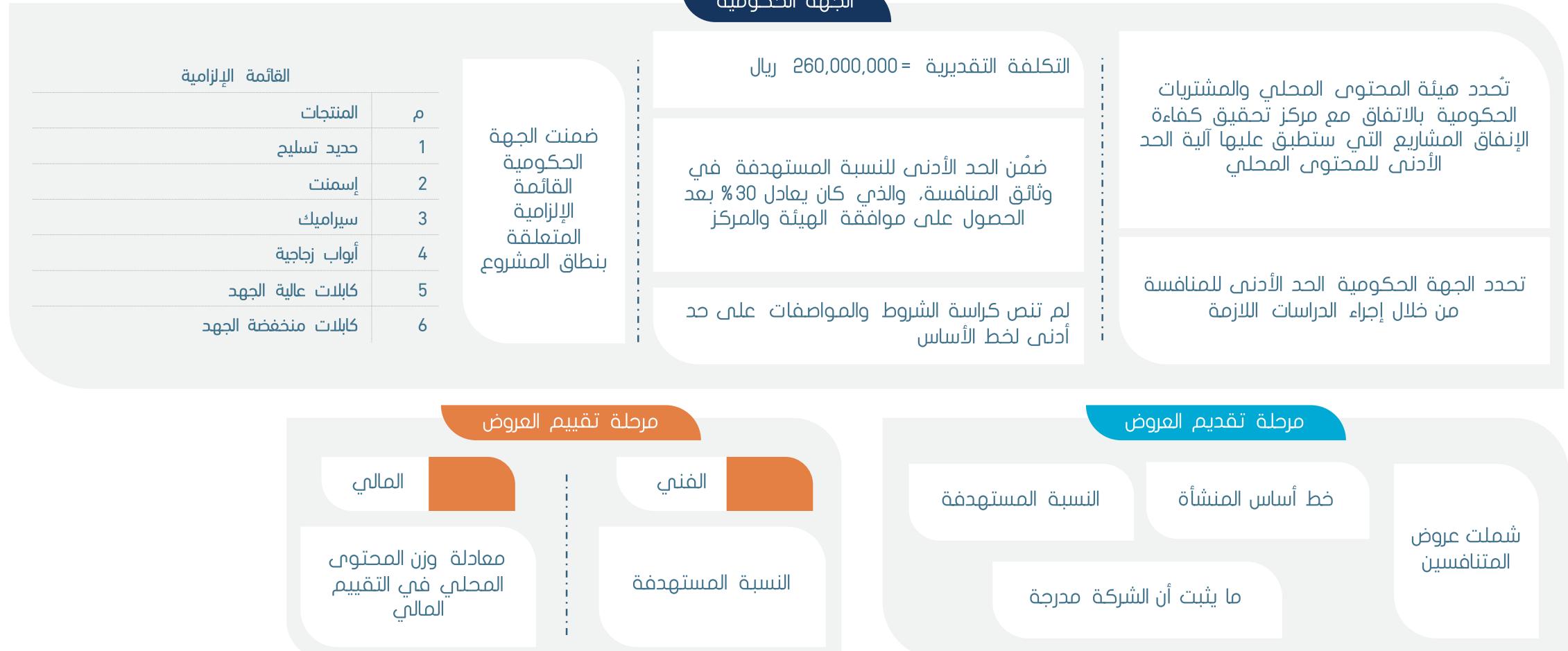
في حال عدم تسلیم التقرير النهائي

عند نهاية العقد توقع الجهة الحكومية غرامة مالية تصل إلى 10% من قيمة العقد في حال وجود فرق بين نسبة المحتوى المحلي المحققة ونسبة المحتوى المحلي المستهدفة بما يتراوح 5 نقاط مئوية، أو في حال عدم تسلیم التقرير النهائي.

مقدار الغرامة المالية = الوزن الخاص بالمحتوى المحلي والشركات المدرجة في السوق المالية في التقييم المالي * نسبة الانحراف * قيمة العقد
نسبة الانحراف = نسبة المحتوى المحلي المستهدفة – نسبة المحتوى المحلي المحققة

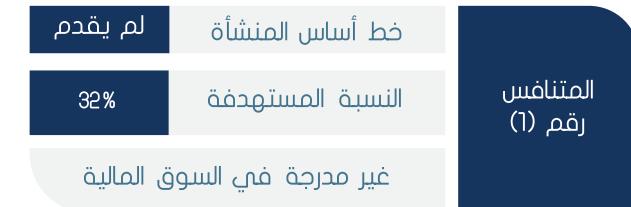
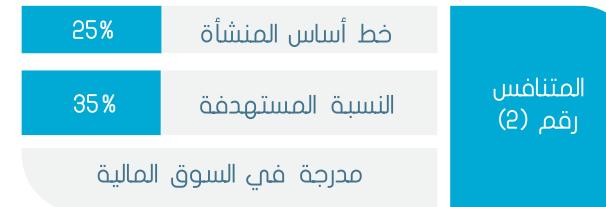
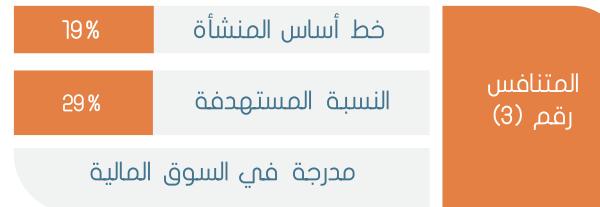
آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي

مثال على تطبيق آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي



آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي

مثال على تطبيق آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي



آلية تقييم العرض

المالي				
هل الشركة مدرجة في السوق المالية	العرض السعري	النسبة المستهدفة	خط الأساس	المتنافس رقم
لا	246,000,000	32 %	لم يقدم	المتنافس رقم (1)
نعم	250,000,000	35 %	25%	المتنافس رقم (2) المتنافس رقم (3)

مستبعد فنياً، نظراً لعدم التزامه بتقديم نسبة مستهدفة

$$\text{نتيجة التقييم المالي} = \frac{\text{سعر أقل عرض متأهل فنياً (بالريل)} \times 60\% + (\text{نسبة المحتوى المحلي المستهدفة} \times 50\%) + \text{خط الأساس} \times 5\% + 50\% \times \text{نقط للشركة المدرجة}) \times 40\%}{\text{سعر العرض للمتنافس المراد تقييمه (بالريل)}}$$

النتيجة		طريقة الحساب	المتنافسون
غير فائز	66.4%	$40\% \times (0\%) + (50\% \times 0\%) + (50\% \times 32\%) + (60\% \times \frac{246,000,000}{246,000,000})$	المتنافس رقم (1)
فائز	73%	$40\% \times (5\%) + (50\% \times 25\%) + (50\% \times 35\%) + (60\% \times \frac{246,000,000}{250,000,000})$	المتنافس رقم (2)

تم ترسية المتنافسة على المتنافس رقم (2). صاحب العرض الأعلى نسبة في التقييم المالي

الفني

النسبة المستهدفة

نفت وثائق المنافسة على استخدام آلية الحد الأدنى للمحتوى المحلي، تم استبعاد المتنافس رقم (3) نظراً لعدم التزامه بالحد الأدنى المحدد في كراسة الشروط والمواصفات

خط أساس المنشأة

لم تنص كراسة الشروط والمواصفات على حد الأدنى لخط الأساس، فلن يتم استبعاد المتنافسين غير المقدمين لخط أساس المحتوى المحلي

آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي

مثال على تطبيق آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي

مستوى
العقد

يقوم المتنافس رقم (2) برفع الخطة التدرجية، التقارير الدورية، والتقارير النهائية خلال فترة تنفيذ العقد كما يلي

تمت ترسية العقد على المتنافس بتاريخ 2 أكتوبر 2016، وكانت مدة العقد أربع سنوات

التقارير

التقرير النهائي

موعد استحقاق التقرير النهائي

01 أكتوبر 2020

التقارير الدورية

موعد الاستحقاق	التقرير الدوري
31 ديسمبر 2017	الأول
31 ديسمبر 2018	الثاني
31 ديسمبر 2019	الثالث

الخطة التدرجية

موعد استحقاق الخطة التدرجية

30 نوفمبر 2016

يعتمد من الهيئة قبل تسليمها للجهة الحكومية

يعتمد من الهيئة قبل تسليمها للجهة الحكومية

يسلم للجهة الحكومية المالكة للمشروع

آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي

مثال على تطبيق آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي

يُسلم المتعاقد التقرير النهائي للجهة الحكومية، وفي حال وجود فرق بين النسبة المستهدفة والنسبة المحققة، تُوقع الجهة الحكومية الغرامات التالية:

الغرامات

مقدار الغرامة

توقع الجهة الحكومية **غرامة مالية** تتناسب مع معدل اختلاف المتعاقد عن النسبة المستهدفة.

مقدار الغرامة المالية = الوزن الخاص بالمحظوظ المحلي والشركات المستهدفة في التقييم المالي * نسبة الانحراف * قيمة العقد

نسبة الانحراف = نسبة المحظوظ المحلي المستهدفة - نسبة المحظوظ المحلي المحققة

$$\text{نسبة الانحراف} = 26\% - 35\% = 9\%$$

$$\text{مقدار الغرامة} = 9,000,000 = 250,000,000 \times (9\%) \times (40\%) \text{ ريال}$$

التقرير النهائي

تضمن التقرير النهائي المقدم من المتعاقد ما يلي:

35% النسبة المستهدفة

26% النسبة المحققة

آلية وزن المحتوى المحلي في التقييم المالي

مثال على تطبيق آلية الحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي

وبهذا توقع الجهة الحكومية غرامة مالية تعادل إجمالي مجموع الفرامة المالية المتعلقة بالحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي على النحو التالي:

مقدار الفرامة المالية المتعلقة بالحد الأدنى المطلوب للمحتوى المحلي =
9,000,000 ريال سعودي

**مثال لتطبيق القائمة
الإلزامية وآلية التفضيل
السعري للمنتج الوطني**

القائمة الإلزامية والتفضيل السعري للمنتج الوطني

مثال على تطبيق القائمة الإلزامية والتفضيل السعري للمنتج الوطني

القائمة الإلزامية

القائمة الإلزامية

المنتجات	م
كمامات طبية	1
ضمادات	2
مسحات طبية	3
قفازات طبية	4

بنود المنافسة

بنود المنافسة

البنود	م
ملابس طبية	1
حقن طبية	2
كمامات طبية	3
ضمادات	4
مسحات طبية	5
قفازات طبية	6

الجهة الحكومية

تكلفة المشروع = 700,000 ريال

ضمنت القائمة الإلزامية ضمن وثائق المنافسة

منافسة غير مجزأة

القائمة الإلزامية والتفضيل السعري للمنتج الوطني

مثال على تطبيق القائمة الإلزامية والتفضيل السعري للمنتج الوطني

المتنافس رقم(3)			المتنافس رقم(2)			المتنافس رقم(1)			*البند
المنتج	السعر الإجمالي	السعر الإفرادي	المنتج	السعر الإجمالي	السعر الإفرادي	المنتج	السعر الإجمالي	السعر الإفرادي	
أجنبي	100,000 ريال	5 ريالات	وطني	86,000 ريال	4.30 ريال	وطني	80,000 ريال	4 ريالات	20,000 ملابس طبية 1
وطني	146,000 ريال	7.30 ريال	وطني	150,000 ريال	7.50 ريال	أجنبي	140,000 ريال	7 ريالات	20,000 حقن طبية 2
وطني	140,000 ريال	7 ريالات	أجنبي	120,000 ريال	6 ريالات	وطني	160,000 ريال	8 ريالات	20,000 كمامات طبية 3
وطني	82,000 ريال	4.1 ريال	وطني	80,000 ريال	4 ريالات	وطني	80,000 ريال	4 ريالات	20,000 ضمادات 4
وطني	60,000 ريال	3 ريالات	وطني	30,000 ريال	1.5 ريال	وطني	40,000 ريال	2 ريالات	20,000 مسحات طبية 5
وطني	130,000 ريال	6.5 ريال	أجنبي	140,000 ريال	5 ريالات	وطني	120,000 ريال	6 ريالات	20,000 قفازات طبية 6
658,000 ريال			606,000 ريال			620,000 ريال			سعر العرض

القائمة الإلزامية والتفضيل السعري للمنتج الوطني

مثال على تطبيق القائمة الإلزامية والتفضيل السعري للمنتج الوطني

آلية تقييم العروض

المالي

$$\text{قيمة العرض المعدلة} = \text{سعر العرض (بالريل) } + 10\% \times \text{سعر العرض (بالريل)} \times (1 - \text{حصة المنتجات الوطنية})$$

$$\text{حصة المنتجات الوطنية} = \frac{\text{قيمة المنتجات الوطنية باستثناء قيمة المنتجات الواردة ضمن القائمة الإلزامية}}{\text{إجمالي قيمة العرض باستثناء قيمة المنتجات الواردة ضمن القائمة الإلزامية}}$$

تقييم الجهة الحكومية
للمنافسين من خلال استخدام
المعادلة التالية

الفني

القائمة الإلزامية

تم استبعاد المنافس رقم (2) خلال مرحلة التقييم الفني، نظراً لعدم التزامه في كمامات طبية البندين وقفازات طبية، حيث أن كلا البندين من ضمن القائمة الإلزامية.

النتيجة

فائز

مستبعد فنياً

غير فائز

قيمة العرض المعدلة

$$234,080 = 0.36 \times 220,000 \times 10\% + 220,000$$

يتم جمع قيمة العرض المعدلة مع إجمالي قيمة المواد المدرجة ضمن القائمة الإلزامية المقدمة من قبل المنافس رقم (1). وبهذا تكون قيمة عرض المنافس رقم (1) كما يلي:

$$634,080 = 400,000 + 234,080$$

حصة المنتجات الوطنية

$$36\% = \frac{80,000}{220,000}$$

سعر البنود

$$220,000 \text{ ريال}$$

المنافس رقم (1)

المنافس رقم (2)

المنافس رقم (3)

قيمة عرض المعدل المنافس رقم (1)

$$256,086 = 0.59 \times 246,000 \times 10\% + 246,000$$

يتم جمع قيمة العرض المعدلة مع إجمالي قيمة المواد المدرجة ضمن القائمة الإلزامية المقدمة من قبل المنافس رقم (3). وبهذا تكون قيمة عرض المنافس رقم (3) كما يلي:

$$668,086 = 412,000 + 256,086$$

قيمة عرض المعدل المنافس رقم (3)

القائمة الإلزامية والتفضيل السعري للمنتج الوطني

مثال على تطبيق القائمة الإلزامية والتفضيل السعري للمنتج الوطني

في نهاية العقد يسلم المتعاقد التقارير النهائية لجهة الحكومية المتعلقة بحصة المنتجات الوطنية:

التقارير النهائية للمنافس رقم (١)

التقرير النهائي لحصة المنتجات الوطنية

يتضمن التقرير النهائي المقدم من المتعاقد ما يلي:

$$36\% = \frac{80,000}{220,000}$$

حصة المنتجات الوطنية
المتعهد بها

0

حصة المنتجات الوطنية
الفعالية

القائمة الإلزامية والتفضيل السعري للمنتج الوطني

مثال على تطبيق القائمة الإلزامية والتفضيل السعري للمنتج الوطني

التقرير النهائي لحصة المنتجات الوطنية واحتساب الغرامة

الغرامات

مقدار الغرامة

توقع الجهة الحكومية **غرامة مالية** تتناسب مع معدل اختلاف المتعاقد عن حصة المنتجات المتعهد بها

$$\text{الغرامة المالية} = \text{قيمة العقد} \times 30\% \times (\text{حصة المنتجات الوطنية المتعهد بها} - \text{حصة المنتجات الوطنية الفعلية})$$

ملاحظة: يستثنى من قيمة العقد إجمالي قيمة المنتجات الوارددة ضمن **القائمة الإلزامية**. الغرامة للمتنافس رقم (١)

$$\text{الغرامة المالية} = 220,000 \times 30\% \times 36\% = 220,000 \times 0.30 \times 0.36 = 220,000 \times 0.108 = 23,760$$

$$\text{قيمة الغرامة} = 23,760 \text{ ريالاً}$$

حصة المنتجات الوطنية

تضمن التقرير النهائي المقدم من المتعاقد ما يلي:

$$\text{حصة المنتجات الوطنية المتعهد بها} = \frac{80,000}{220,000} = 36\%$$

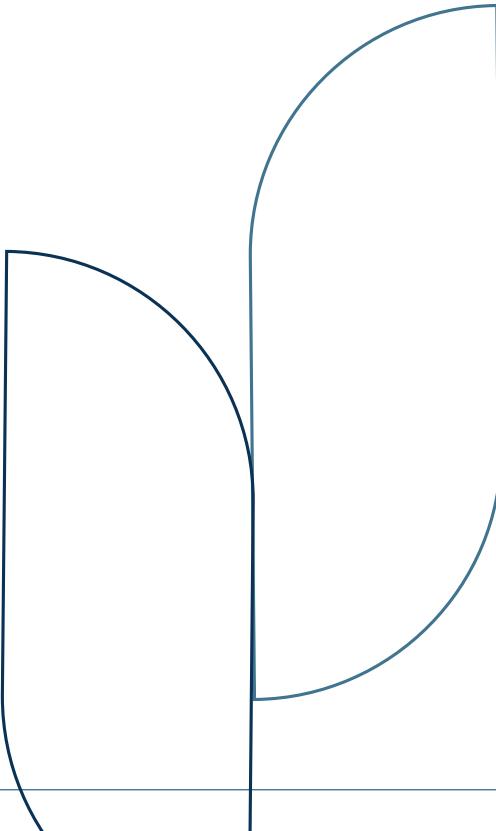
$$\text{حصة المنتجات الوطنية الفعلية} = 0$$

القائمة الإلزامية والتفضيل السعري للمنتج الوطني

مثال على تطبيق القائمة الإلزامية والتفضيل السعري للمنتج الوطني

وبهذا توقع الجهة الحكومية غرامة مالية تعادل إجمالي مجموع الفرامة المالية المتعلقة بحصة المنتجات الوطنية على النحو التالي:

مقدار الفرامة المالية المتعلقة بحصة المنتجات الوطنية =
23,760 ريالاً سعودياً



اخلاء مسؤولية

أعدت هذه المادة التدريبية للتعریف بلائحة تفضیل المحتوى المحلي والمنشآت الصغیرة والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالية في الأعمال والمشتريات الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (245) وتاريخ 29/03/1441هـ لمنسوبي الجهات الحكومية فقط، كما أن هذه المادة استرشادية فقط وغير قابلة للتداول و/أو النشر. وتعد اللائحة المشار إليها أعلاه هي المرجع الرئيس لتنفيذ الأحكام المتعلقة بفضیل المحتوى المحلي والمنشآت الصغیرة والمتوسطة المحلية والشركات المدرجة في السوق المالي في الأعمال والمشتريات.

يمكن تحميل اللائحة من خلال الرابط التالي:

<https://lcgpa.gov.sa/ar/Regulations/Pages/default.aspx>

شكرا لكم

